

الذريعة إلى اصول الشريعة

[503] يجري في العادة مجرى ما فيه سبب جامع من تواطؤ (1) أو (2) ما جرى مجراه ، لان علم المخبر بكون الخبر صدقا داع إلى الاخبار ، وليس كذلك الكذب ، لان الكذب يحتاج إلى جامع عليه وداع إليه . فأما ما به يعلم فقد التواطؤ (3) ، فإن الجماعات التي تروي الخبر ربما بلغت من الكثرة (4) إلى حد يستحيل عليها (5) معه التواطؤ (3) بالمراسلة أو المكاتبة وعلى كل وجه ، لانا نعلم ضرورة أن جميع أهل بغداد لا يجوز أن يتواطؤوا (6) مع (7) أهل الشام لا باجتماع ومشافهة ولا بمراسلة (8) ومكاتبة . على أن التواطؤ (3) فيمن يصح ذلك فيه (9) من الجماعات مشافهة أو بالتراسل والتكاتب لا بد على مجرى العادة من أن يظهر لمن خالطهم واختبر أحوالهم ، و (10) العادة شاهدة (11) بثبوت هذا الحكم ، فغير ممكن دفعه .
وأما _____ 1 - الف: تواطى. * 2 - الف: و. 3 -
الف: التواطى. * 4 - ج: الكثيرة. 5 - الف: - عليها. * 6 - الف: يتواطؤوا. 7 ب و: جميع.
* 8 - الف: مراسلة. 9 - ب: فيه ذلك. * 10 - ب: - و. 11 - الف شاهدة. (*)
